

حديث التسبيح و زبد البحر في ميزان النقد العلمي... ومطالبات المحاكمة .

وقد كذبوا فيه كعادتهم بأنني أسخر من التسبيح.. فهو لاء كذبة فجرة أو أنهم لا يفهمون الخطاب.
هناك فرق كبير بين أن السخرية بالصلاة نفسها وبين أن تقول أنها لا تكفر جرائم القتل وأكل مال اليتيم مثلاً ، هذا وهي الصلاة فكيف بما دونها؟!

هؤلاء الغلاة الحمقى يريدون التمسك بأي قشة لتقريب المالكي إلى محاكمة ظالمة، ولو حدثت ستكشف جهلهم، فأنا على بينة بحمد الله وسألخصها في الآتي:

أولاً: ليس هناك سخرية بالتسبيح - كما كذبوا وافتروا - وإنما قلت لهم لا تظنوا بأن التسبيح يبيغفر لكم خطاياكم ولو كانت مثل زبد البحر.. فالقصة هنا.

ثانياً: التسبيح موجود في القرآن الكريم ومن سخر منه فقد كفر، وإنما الحديث عن أجر هذا التسبيح، هل هو كما يردد حاجب سليمان بن عبد الملك أم لا؟.. فحاجب سليمان بن عبد الملك واسمه (أبو عبيد المذحجي) هو الذي خالف جميع الرواة ورواه مرفوعاً عن أبي هريرة باللفظ (الذي يردده الوعاظ الجهلة).
الحديث لا يصح عن أبي هريرة مرفوعاً أصلاً، والصواب أنه موقوف عليه ، وأن أحاديثه المرفوعة تخالفه، فضلاً عن مخالفات الصحابة له في تلك الزيادة.

دعوني أفصل قليلاً:

اسألوا الرجل العادي في الشارع .. قولوا له : سبح ٣٣ وكبر الله ٣٣ واحمد الله ٣٣ وسيغفر الله لك كل جريمة (قتل/ كذب/ كبر.. الخ، ثم انتظروا هذا العامي، هل ينكر هذا الحديث أو يقبل به..
إذاً فالقصة وقطعت في القرآن وصحيح السنة يرد هذه الزيادة الأموية التي يبرأ منها النبي.
لفظ حديث أبي هريرة هو ذلك الحديث المشهور الذي يردده الوعاظ الجهلة، الذي في آخره (غفرت له خطاياهم ولو كانت مثل زبد البحر).. فهل يصح أم لا؟!
هذا الحديث - بهذه الزيادة باطل قطعاً - مخالف للقرآن وأحاديث الصحابة وأحاديث أبي هريرة نفسه التي هي أصح منه، في فضل التسبيح فليس فيها الزيادة.

الحديث فيه أكثر من عشر علل تسقطه، سأناولها فركزوا معي:

متن الحديث وإسناده هو كالتالي: صحيح مسلم - (ج ١ / ص ٤١٨):

(حدثني عبد الحميد بن بيان الواسطي أخبرنا خالد بن عبد الله عن سهيل عن أبي عبيد المذحجي (قال مسلم أبو عبيد مولى سليمان بن عبد الملك) عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين وحمد الله ثلاثاً وثلاثين وكبر الله ثلاثاً وثلاثين فتلك تسعة وتسعون وقال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير - غفرت خطاياهم وإن كانت مثل زبد البحر (اهـ

انتهى الحديث في صحيح مسلم .. فهل الحديث صحيح؟

راجع قبل أن نذكر علل الحديث التي ذكرها الحنابلة أنفسهم!

طبعاً الأحق سيقول نعم، سأقتل وأسرق وأغش وأكذب وأتكبر.. الخ، ثم أقول هذا الحديث وسيغفر لي الله كل ذنوبي ولو كانت مثل زبد البحر!

فهل أنت كذلك؟!

العاقل يقول لا، هذا الحديث يخالف القرآن وقطعيات الدين ، فلن أستحل القتل والكذب والسرقة والظلم والكبر والخمر والزنا لأجل حديث غريب لا أعرفه.

سؤالي قبل أن أدخل في نقد الحديث سنداً ومتناً:

من منكم مع الأحق ومن منكم مع العاقل؟

اسألوا أي مطالب بمحاكمتي هل تؤمن فعلاً بتلك الزيادة؟

إن قال نعم فمعنى هذا أنه يرى أنه إذا كذب علي بزعمه أني (أسخر بالتسبيح) فمعنى هذا أن كذبه وافتراءه إنما نتيجة من نتائج ذلك الحديث الذي آمن به، وإن قال لا، لا أرى أن المجال مفتوح لي لكل جريمة اعتماداً على هذا الحديث، لأن آيات القرآن أصح مما روي عن أبي هريرة .. فمعنى هذا أننا اتفقتنا.

من أسرار إقدام كثير من المتدينين - للأسف - على الكذب والغش والقتل والسرقة والزنا ... الخ أنهم يتمسكون بمثل هذا الحديث الباطل، فهم مرجئة خلّص، ولذلك يستغرب العامة .. لماذا المتدينون يكذبون؟.. لماذا يفترون؟.. لماذا يبحون قتل المسلم؟.. لماذا يغشون؟

الجواب:

مسختهم الأحاديث المخالفة للقرآن!

نعود للحديث:

1- الحديث ضعيف إسناداً، باطل متناً، معارض للقرآن ومخالف لما هو أصح منه في الصحيحين وغيرهما..

واليكم الإثباتات المطولة فاصبروا:

التسبيح مشروع، وفضله محل إجماع قرأنا وسنة، ليس هذا محل الخلاف، وهم يعرفون أنهم يكذبون ، وإنما تلك الزيادة المنكرة التي يردها الوعاظ ضعيفة

وعلى الحديث كالتالي:

فالعلة الأولى: أنه موقوف على أبي هريرة، كما في أقدم المصادر المشهورة (موطأ مالك) وهذا سنده ولفظه، ففي موطأ مالك

- (ج ٢ / ص ١٤٥) وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ مَنْ سَبَّحَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَكَبَّرَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَحَمِدَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَخَتَمَ الْمَانَةَ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ غُفِرَتْ ذُنُوبُهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ »،

وعلى هذا فليس حديثاً أصلاً، إنما هو قول لأبي هريرة، ولا نتعبد إلا بالنصوص، أما أقوال الصحابة، فليست حجة، إنما الحجة الكتاب والسنة فقط، لا سيما إذا خالف ذلك القول الكتاب والسنة الصحيحة.

وسأتي لهؤلاء بحنبلي كبير وهو ابن رجب في كتابه فتح الباري شرح صحيح البخاري.. بعد أن ذكر الحديث قال (فتح الباري لابن رجب - (ج ٦ / ص ١٠٧) قال:

وقد روي عن سهيل بهذا الإسناد -موقوفاً على أبي هريرة وواصل قائلًا:

وكذا رواه مالك في ((الموطأ)) عن أبي عبيد -موقوفاً

وخرجه ابن حبان في ((صحيحه)) من طريق مالك -مرفوعاً ثم ماذا قال ؟

اسمعوا

قال:

((الموقوف عن مالك أصح)) اهـ

وهذا قولي أيضاً، بأن الحديث الذي رواه مالك هو موقوف على أبي هريرة وليس بحديث أصلاً. وحتى يعلم من ليس عنده علم بالحديث، فالموقوف هو قول الصحابي، والمرفوع هو ما ينسبه الصحابي إلى النبي، والمرسل ما ينسبه التابعي وهكذا..

نعود للحديث.. إذاً فالحديث ليس حديثاً أصلاً إنما هو أثر، أي قول لأحد الصحابة - ولا يصح عنه أيضاً كما سيأتي - فالحق المطالبين بمحاكمتي حمقى جهلة بالحديث، رغم أنه - كما قلت - من حقك أن تنكر زيادة لفظ في حديث ما، وهذا

لا يعني سخريه بالموضوع.

بمعنى قد تنكر حديثاً في بر الوالدين، ولكن هذا ليس سخريه به، قد تنكر حديثاً في فضل الإنفاق، ولكن هذا ليس سخريه بالموضوع أو بالمعنى وهو (الإنفاق)، قد تضعف حديثاً في فضل صحابي، لكنه ليس سخريه منه..

موضوع سهل..

هؤلاء الحمقى كالبرك لا يعرفون هذا!!

هم يرون أنك إذا ضعفت حديثاً في فضل الصلاة أو القرآن فأنت تسخر بالصلاة والقرآن.. ماذا أفعل بهم؟! هم بلاء.

نواصل في الحديث

العلة الثانية:

لو افترضنا أن الحديث صح مرفوعاً - وهذا باطل - فالزيادة في الحديث التي أنكرتها - وهي ذلك الأجر العظيم - أي (غفران الذنوب كلها مهما كانت ولو كانت مثل زبد البحر) ستكون مدرجة قطعاً من كلام أحد الرواة، أبي هريرة أو غيره ، وليست

من أصل الحديث.. لماذا؟

ثلاثة أسباب:

الأول: مخالفتها قواطع الإسلام والقرآن.

والثاني: هي باطلة بدلالة روايتها عن غيره بدون تلك الزيادة.

والثالثة: هو نفسه رواها بدونها.

أعني أن اللفظ الأصح عن أبي هريرة نفسه هو بدون تلك الزيادة (الأموية الإرجانية التي زادها حاجب سليمان بن عبد الملك الذي طرده عمر بن عبد العزيز).

وربما نضيف سبباً رابعاً: وهو أن أبا هريرة كثيراً ما يدرج في الحديث، أي يزيد فيه (تفسيراً أو تأويلاً أو غير ذلك)، كما

هو معروف في زيادته في حديث الوضوء، فإنه زاد فيه (فمن أراد أن يطيل غرته فليفع)، فهذه الزيادة من إدراج أبي هريرة عند أهل الحديث.. مع أن هذه الزيادة ضررها يسير.

العلة الثالثة: العلة الثالثة في حديث أبي هريرة (زيد البحر)، هو الاضطراب، ولكن هذه العلة صعبة الشرح. والخلاصة أن الحديث مضطرب جداً عن أبي هريرة نفسه، أي أنه يروى عنه بلفظ (٣٣ لكل لفظة) و مرة (١٠) و مرة (١٠٠) لكل تسبيحة أو غيرها.. ومرفوع وموقوف واختلف عنه الرواة كثيراً، فالاضطراب علة قاذحة **العلة الرابعة:** سلوك الجادة (وهذه صعبة الشرح لكني أكتفيها لأهل الحديث فهم يعرفونها). **العلة الخامسة:** كثرة ظهور روايات الرفع على الوقف.. وهذه العلة الخامسة صعبة أيضاً، لكن شرحها مفيد.. فركزوا معي خلاصتها هي التالي:

(الرفع له علاقة بخصوصية أهل الحديث مع أهل الرأي (الأحناف)، إذ ظهر من أهل الحديث من يختارون المرفوعات دون الموقوفات، كشيخ البخاري محمد بن عبد الله المسندي (كان يختار المسند ويترك المرفوع، وسار على نهجه البخاري، فرفع أحاديث صوابها الوقف "كحديث صلح الحسن"، فهذا أثر للحسن وليس حديثاً)، وعلى هذا رفع هؤلاء (المسنديون) كثيراً.

من الآثار التي هي في الأصل موقوفة على الصحابة، حتى يجعلوا أهل الرأي في وجه النبي صلوات الله عليه، فكان هناك سبب مذهبي في اختارهم المرفوع من الحديث، ألا وهو مواجهة أهل الرأي، فرفعوا الأحاديث الموقوفة (مجموعة أقوال للصحابة) - كحديث أبي هريرة هذا - ليتهموا الأحناف وغيرهم برد السنة، وبالتالي يسهلون على أنفسهم تكفيرهم والاستعداد عليهم، كما فعلوا في تكفير وتبديع أبي حنيفة وأبي يوسف والشيباني وغيرهم... وكما يفعل خصومي اليوم ..

هذا المبحث مبحث شيق ..ولي فيه بحث أسميته (الرواية القديمة)..إذا كانت ساذجة جداً.. وكان أغلبها موقوفاً، ثم أتى الرافعون المخاصمون وأفسدوا.. ولكن شرح هذا يطول.

دعونا نواصل علل الحديث

العلة السادسة: مخالفة ما رواه الصحابة في الصحيحين وغيرهما.. ما رواه ذلك الشامى الأموي عن أبي هريرة.

فقد روي حديث التسبيح والتكبير والتحميد عن كثير من الصحابة بدون زيادة (زيد البحر)، فروي عن علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وأم سلمة وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وكعب بن عجرة وأبي مالك الأشعري وأبي ذر وأبي الدرداء وأم حكيم بنت الزبير وأنس وابن عباس وغيرهم بدون هذه الزيادة.. ولولا خشيتي من طول البحث لسردت رواياتهم رواية رواية، فهي الآن أمامي في بحث، فلماذا فقط أحد أهل الشام (المرجنة) روى زيادة (زيد البحر)؟! **العلة السابعة:** أحاديث أبي هريرة الأخرى في التسبيح التي لم يروها الشاميون (المرجنة) تتفق مع ألفاظ الصحابة الآخرين

- كما في الصحيحين وغيرهما - من حيث فضل التسبيح مطلقاً، وهذا لا خلاف فيه، إنما الخلاف في من يعتمد بأنه سيعفّر له خطايا ولو كانت مثل زيد البحر.. مهما كذب وغش وناق، وليس عليه إلا أن يفعلها دبر كل صلاة، هذا باطل ومخالف للأحاديث الصحيحة، ومخالف قبل ذلك للقرآن الكريم، وسببه آثار بني أمية على الحديث، وطالما حذرنا من خطر بني أمية على الحديث ولم يلتفت أحد لتحذيرنا، فقد أفسدوا الإسلام بمثل هذه الأحاديث المنكرة، التي تلغي القرآن والعقل.. ورواية أبي هريرة في الصحيحين في فضل التسبيح بالصيغة المشهورة (من سبح الله ثلاثاً وثلاثين... الخ) دون الزيادة الأموية (زيد البحر)..

دليل ماذا؟

دليل على أن أبا هريرة بريء من هذه الزيادة، وأنها من وضع الشاميين المرجنة، وليس هذا أول أحاديثهم ولا آخرها في الإرجاء، وأثرهم على الحديث كبير!

إذا أعيد وأكرر:

إياكم وأخطاء الثقافة المحلية التي تجعل التسبيح غافراً لكل جرائمكم.. ولو كانت مثل زيد البحر !

فهي موضوعة على رسول الله.. ولست أول من رد (مفهوم هذه الزيادة المنكرة)..

اسمعوا:

في فتح الباري لابن حجر - (ج ١٨ / ص ٢٠٨) قال: **وَذَكَرَ ابْنُ بَطَّالٍ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْفَضْلَ الْوَارِدَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ وَمَا شَابَهُهُ إِنَّمَا هُوَ لِأَهْلِ الْفَضْلِ فِي الدِّينِ وَالطَّهَارَةِ مِنَ الْجَرَائِمِ الْعَظَامِ ، وَلَيْسَ مَنْ أَصَرَ عَلَى شَهَوَاتِهِ وَانْتَهَكَ دِينَ اللَّهِ وَحُرْمَاتِهِ بِلَا حَقٍّ بِالْأَفْضَالِ الْمُطَهَّرِينَ فِي ذَلِكَ . وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ)** اه كلامه

وهو كلامنا نرد المنكر بالقرآن، قد لا يقتنع البراك وسائر الحمقى إلا بحنبلي.. حسناً .. أبشروا :

اسمعوا ماذا يقول ابن رجب الحنبلي عن هذه الزيادة الإرجانية المنكرة في كتابه المشهور في جامع العلوم والحكم - (ج ٢٠ / ص ٤٠) وهو يتحدث عن هذا الحديث قال: وأما الكبائر، فلا بد لها من التوبة؛ لأن الله أمر العباد بالتوبة، وجعل من لم يتب ظالماً، واتفقت الأمة على أن التوبة فرض، والفرائض لا تؤدي إلا بنية وقصد، ولو كانت الكبائر تقع مكفرة بالوضوء والصلاة، وأداء بقية أركان الإسلام، لم يُحتج إلى التوبة، وهذا باطل بالإجماع، وأيضا فلو كُفِّرَت الكبائر بفعل الفرائض لم

يبقى لأحد ذنبٌ يدخل به النار إذا أتى بالفرائض، وهذا يشبه قول المرجئة وهو باطل.

هذا ما ذكره ابن عبد البر في كتابه " التمهيد)

وحكى إجماع المسلمين على ذلك، وأطال ابن رجب جداً في نسف المفهوم الشعبي الغبي الذي يجعل (التسبيح) مكفراً لكل الذنوب ولو كانت مثل زبد البحر، إذ سطر عشرات الصفحات في رد هذا ، فاجعلوا ابن رجب وابن بطل وابن حجر وابن عبد البر (بل والإجماع) اجعلوهم يسخرون من التسبيح أيها الحمقى إن كنتم صادقين؟

ما أضعفكم!

الخلاصة :

لا أحب أن أطيل، ولكن هذا دليل آخر على أن هؤلاء الغلاة الكذبة عاجزون جهالة أو مكابرون كذبة، وهذا دليل ضعف شديد وكبت أشد بلاشك.

وأكرر دعوتي للانطلاق من الثقافة القرآنية، أنتم لا تعرفون الخوض في الحديث، فاتركوه إلى القرآن ، فهذا خير من ترك القرآن كله إلى أحاديث بني أمية

اتركوا تلك الأحاديث، من قال كذا دخل الجنة.. من قال كذا.. من قال كذا..

كل هذه أحاديث باطلة، يردها القرآن الكريم، هذه الأحاديث أموية وخطيرة جداً، القرآن يقول (بما كنتم تعملون) سواء في الجنة أو النار، وأحاديثكم تقول(بما كنتم تقولون) في الجنة والنار!

القرآن يركز على العمل لا القول، الثقافة العامة للمسلمين ومنها ثقافتنا فيها بلاء كبير جداً، يتلخص في عدم تصديق الله فيما يقول في القرآن، وتصديق بني أمية فيما كذبوه من حديث.